الأمم المتحدة

A/74/161

الجمعية العامة

Distr.: General
15 July 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، المقدّم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٣٧.

* A/74/50.

050819 310719 19-11977X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

موجز

في هذا التقرير، يناقش المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة الحاجة العاجلة إلى اتخاذ إجراءات لكفالة مناخ آمن للإنسانية. وهو يصوّر التأثيرات المدمرة لحالة الطوارئ المناخية العالمية على التمتع بحقوق الإنسان، والدور الحاسم لحقوق الإنسان في التحفيز على اتخاذ إجراءات للتصدي لتغيّر المناخ. ويقدم المقرر الخاص، بعد توضيح التزامات الدول ومسؤوليات مؤسسات الأعمال، توصيات عملية فيما يتعلق بالتصدي لإدمان المجتمع للوقود الأحفوري؛ وتسريع وتيرة إجراءات التخفيف الأخرى؛ وتحسين التكيّف من أجل حماية الأشخاص الضعفاء؛ وزيادة حجم التمويل المناخي؛ وتمويل الخسائر والأضرار، وتمكين مؤسسات الأمم المتحدة. ويخلُص المقرر الخاص إلى أن المناخ الآمن عنصر حيوي من عناصر الحق في بيئة صحية وضروري تماما للحياة والرفاه البشريين.

ويقدم المقرر الخاص هذا التقرير مشفوعا بمرفق بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بكفالة مناخ آمن، متاح على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان*. وتدلل الممارسات الجيدة على توافر إجراءات فعالة للتصدي لتغيّر المناخ وحماية حقوق الإنسان في آن واحد. ويُقصد بالممارسات الجيدة، المستمدة من كل قارة وتشمل أكثر من ٦٠ دولة وطائفة واسعة من الجهات الفاعلة، أن تشجع على اتخاذ تدابير طموحة للتصدي لحالة الطوارئ المناخية العالمية.

* متاح على الموقع التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/Annualreports.aspx.

المحتويات

الصفحة

أولا – حالة الطوارئ المناخية العالمية ٤

ألف – لمحة عامة عن آثار تغيّر المناخ ٥

باء – أسباب الأزمة المناخية العالمية ٧

جيم – حجم التحديات المقبلة ٨

ثانيا – تأثيرات تغيّر المناخ على التمتع بحقوق الإنسان ١٢

ألف – الحق في الحياة ١٢

باء – الحق في الصحة ١٣

جيم – الحق في الغذاء ١٤

دال – الحق في المياه والصرف الصحي ١٥

هاء – حقوق الطفل ١٥

واو – الحق في بيئة صحية ١٦

زاي – السكان الضعفاء ١٦

ثالثا – التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بتغيّر المناخ ١٨

ألف – التزامات الدول ٢١

باء – مسؤوليات مؤسسات الأعمال ٢٤

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات ٢٤

ألف – التصدي لإدمان المجتمع للوقود الأحفوري ٢٥

باء – تسريع وتيرة إجراءات التخفيف الأخرى ٢٦

جيم – التكيف من أجل حماية الفئات الضعيفة ٢٨

دال – زيادة حجم التمويل المناخي ٢٩

هاء – تمويل الخسائر والأضرار ٢٩

واو – تمكين مؤسسات الأمم المتحدة ٣٠

زاي – الكلمة الأخيرة ٣١

أولا – حالة الطوارئ المناخية العالمية

١ – نحن نمر بأزمة بيئية غير مسبوقة. فالأنشطة البشرية تسبب التلوث والانقراض وتغيّر المناخ. كما يسبب تلوث الهواء حدوث الملايين من حالات الوفاة السابقة لأوانها سنويا، التي تشمل مئات الآلاف من الأطفال البالغين من العمر خمس سنوات وأقل من ذلك. وتنخفض أعداد الأحياء البرية بسرعة ويتعرض مليون نوع لخطر الانقراض. وأكثر المخاطر البيئية إلحاحا هي تغيّر المناخ، الذي لا يؤدي إلى تفاقم تلوث الهواء وفقدان التنوع البيولوجي فحسب، بل يضاعف أيضا طائفة واسعة من المخاطر، المفصلة أدناه، مما يفضي إلى آثار سلبية على بلايين من البشر. وقد أعلن عدد متزايد من الدول، من بينها فرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حالة طوارئ مناخية عالمية.

٢ – وقد تطور المجتمع البشري أثناء الحقبة الهولوسينية، وهي فترة بين عصرين جليديين دامت ٥٠٠ ١١ سنة واتسمت بمناخ مستقر نسبيا. فقد مكّنت الحقبة الهولوسينية من نشوء الزراعة والمدن والحضارة. بيد أن الأنشطة البشرية – مثل حرق الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز الطبيعي)، وإزالة الغابات، والزراعة الصناعية – تغيّر مناخ الأرض، مسببة عدم استقرار النظام المناخي. فقد ارتفعت تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بنسبة قدرها ٥٠ في المائة منذ الثورة الصناعية، من ٢٨٠ جزءا في المليون إلى أكثر ٤١٥ جزءا في المليون. وكانت آخر مرة ارتفعت فيها مستويات ثاني أكسيد الكربون إلى هذا الحد هي أثناء الحقبة البليوسينية قبل ٣ ملايين سنة، الأمر الذي يعني أن نوعنا، وهو الإنسان، لم يتعرض قط لهذه الحالة[(١)]. والأدهى أن هناك خطر أن تتسبب آليات التأثير التفاعلي الطبيعي، من قبيل انصهار صفحات الجليد في غرينلاند والمنطقة القطبية الجنوبية أو انبعاث الميثان من انصهار التربة الصقيعية، في تغيّر مناخي منفلت وكارثي.

٣ – وقد بدأنا حقبة جيولوجية جديدة تتسم بآثار ومخاطر كبيرة وبقدر كبير من عدم اليقين، يشار إليها باسم ”حقبة الأنثروبوسين“، تُحدث فيها الأعمال البشرية تحولا في كوكب الأرض. ومن الواضح، مع النمو الاقتصادي المستمر، واستهلاك الطاقة والموارد المرتفع في الدول الغنية، وتوقّع أن يتجاوز عدد سكان العالم ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، أن الأزمة المناخية العالمية ستزداد سوءا، تاركةً آثارا مدمرة على حقوق الإنسان، ما لم يغيّر المجتمع اتجاهه.

٤ – وقد ذكرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، في أحدث تقرير لها، أن ”الإبقاء على الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية سيتطلب تغييرات سريعة وبعيدة الأثر وغير مسبوقة في كافة مناحي المجتمع“[(٢)]. ولتحقيق هدف الإبقاء على الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية، يجب تنفيذ إجراءات عاجلة وفعالة فورا لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة قدرها ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠،

---

(١) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، *الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية. تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ بشأن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات العالمية ذات الصلة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، في سياق دعم التصدي العالمي لخطر تغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، وجهود القضاء على الفقر* (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، ٢٠١٨).

(٢) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ ، النشرة الصحفية 2018/24/PR، ”ملخص لصانعي السياسات للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ بشأن الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، الذي أقرته الحكومات“ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨). وهو متاح على الموقع التالي: www.ipcc.ch/2018/10/08/summary-for-policymakers-of-ipcc-special-report-on-global-warming-of-1-5c-approved-by-governments/.

والإنهاء التدريجي لحرق الوقود الأحفوري الذي يجري بلا هوادة بحلول منتصف القرن، وعكْس مسار إزالة الغابات. ويتطلب تمكين السكان الضعفاء وحمايتهم تعبئة ١٠٠ بليون دولار على الأقل كتمويل سنوي لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل، وإنشاء صندوق جديد، ربما باستخدام رسم على السفر الجوي، لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا في التصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ. ويجب على البلدان الغنية وغيرها من البلدان التي تصدر عنها انبعاثات كبيرة أن تتولى ريادة هذه الجهود وتوفر أغلبية التمويل اللازم.

٥ - وقد أجرى المقرر الخاص، من أجل إعداد هذا التقرير، مشاورات في جنيف مع منظمات المجتمع المدني في ٦ آذار/مارس ٢٠١٩، ومع الدول التي وقّعت تعهُّد جنيف المتعلق بحقوق الإنسان والإجراءات المناخية في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، ومع الدول الجزرية الصغيرة النامية في ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، ومع غيرها من الدول، والمنظمات الدولية، وأصحاب المصلحة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وكانت هذه المشاورات مكمّلة لدعوة إلى تقديم مدخلات بشأن تغيّر المناخ وحقوق الإنسان عُممت في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لألمانيا، وأوروغواي، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وكازاخستان، وكوبا، وكولومبيا، ومالي، والمكسيك، وموريشيوس، ومولدوفا، وموناكو، والنرويج، وهندوراس، وهنغاريا، واليونان، وكذلك لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، لما قدمته من تقارير مفيدة[٣]. وقد اجتمع المقرر الخاص أيضا مع أطفال وشباب من بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والسلفادور، وفيجي، وكندا، وكولومبيا، واستمع إلى التماساتهم الداعية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للأزمة المناخية العالمية.

ألف - لمحة عامة عن آثار تغيّر المناخ

٦ - يترك تغيّر المناخ بالفعل آثارا كبيرة على صحة الإنسان، وسبل عيشه، وحقوقه. وقد حدثت درجة احترار واحدة على صعيد العالم، بينما شهدت بعض المناطق، من قبيل المنطقة القطبية الشمالية والمناطق الجبلية العالية، احترارا يبلغ ضعف ذلك الاحترار أو ثلاثة أمثاله. وشهدت السنوات التسع عشرة الماضية ثماني عشرة سنة من أحر السنوات في التاريخ المدوّن. وفي عام ٢٠١٨، أفادت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ بأن الإنسانية تعاني بالفعل من زيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة وشدتها ومدتها، وذوبان الأنهار الجليدية والصفحات الجليدية، وارتفاع مستويات سطح البحر، وعرام العواصف، وتسرّب المياه المالحة، وتحمّض المحيطات، وتغيّرات في الهطول، والفيضانات، وموجات الحر، وحالات الجفاف، وحرائق الغابات، وزيادة تلوث الهواء، والتصحر، وحالات نقص المياه، وتدمير النظم الإيكولوجية، وفقدان التنوع البيولوجي، وانتشار الأمراض المنقولة بالمياه وبالنواقل[٤]. وقد تضاعف عدد الظواهر الجوية المتطرفة منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين[٥]. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥

(٣) التقارير متاحة على الموقع الشبكي التالي:
www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/SafeClimate.aspx.

(٤) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، *الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية* (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، ٢٠١٨).

(٥) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٨. بناء القدرة على الصمود في مواجهة المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية* (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٨).

و ٢٠١٥، توفي أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص، وأصيب أكثر من ١,٤ مليون شخص، وفقد ٢٣ مليون شخص منازلهم، وتضرر أكثر من ١,٥ بليون شخص من الكوارث الطبيعية، بتكلفة إجمالية تجاوزت ١,٣ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[٦]. وبلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، التي تفاقمت من جراء تغيّر المناخ، ٣٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٧، مما جعله أعلى الأعوام المسجلة تكلفةً. وكان معظم هذه الخسائر غير مؤمّن عليها، ومن بينها ٩٩ في المائة من الخسائر في البلدان المنخفضة الدخل.

٧ - ويتفاعل تغيّر المناخ مع الفقر والنزاع واستنزاف الموارد وعوامل أخرى ليسبب أو يفاقم انعدام الأمن الغذائي، وفقدان سبل العيش، وانهيار البنى التحتية، وفقدان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية بما في ذلك الكهرباء والماء والصرف الصحي والرعاية الصحية. ويتأثر الفقراء بالآثار المناخية أكثر من غيرهم، الأمر الذي قد يدفع ١٠٠ مليون شخص إضافيين إلى الوقوع في براثن الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠[٧]. كما أن تغيّر المناخ مساهم متزايد الأهمية في التشريد والهجرة، داخل الدول وعبر الحدود الدولية على حد سواء[٨]. وقد دللت درجات الحرارة المرتفعة القياسية وموجات الحر وحرائق الغابات في عام ٢٠١٨ التي تعرضت لها بلدان غنية - أستراليا، والسويد، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية - على أنه لا توجد أي دولة بمنأى عن آثار الأزمة المناخية العالمية.

٨ - والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ تتعرض لها بشدة البلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية. فالفيضانات في باكستان في عام ٢٠١٠ تضرر منها ٢٠ مليون شخص، مسببة ما يقرب من ٢٠٠٠ حالة وفاة. وكانت حالة الجفاف التي تعرضت لها منطقة شرق أفريقيا في عام ٢٠١١ والمجاعة التي تعرضت لها الصومال في ٢٠١١-٢٠١٢ ظاهرتين مرتبطتين بالمناخ المتطرف، كانتا، بالاقتران مع أوجه ضعف أخرى، من قبيل النزاع وارتفاع أسعار الأغذية، أكبر من قدرة آليات التأقلم، فتسببتا في العوز، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية.

٩ - وفي عام ٢٠١٥، شرّد إعصار بام ربع سكان فانواتو وألحق أضرارا بلغت قيمتها ٥٩٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٦٥ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي للبلد. كما تعرضت فيجي لإعصار وينستون في عام ٢٠١٦، الذي ألحق أضرارا بأكثر من ٤٠ ٠٠٠ منزل أو دمّرها وتسبب في أضرار بلغت قيمتها ١,٤ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٧، تعرضت دومينيكا، بعد عامين فقط من إلحاق إعصار إريكا أضرارا بلغت قيمتها ما يعادل ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، لإعصار ماريا، الذي ألحق أضرارا بـ ٩٨ في المائة من المنازل وأسفر عن خسائر تعادل ٢٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. كما تعرضت موزامبيق لإعصارين كبيرين فصلت بينهما ستة أسابيع فقط في عام ٢٠١٩، تسببا في فيضانات واسعة النطاق، وحدوث الآلاف من حالات الوفاة، وإلحاق أضرار بلغت قيمتها بلايين من الدولارات. وهذه القائمة يمكن أن تطول أكثر من ذلك بكثير.

---

(٦) إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

(٧) World Bank, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*, Climate Change and Development Series (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠١٦).

(٨) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، *تغيّر المناخ ٢٠١٤: تقرير تجميعي* (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، ٢٠١٤) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، *الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية* (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، ٢٠١٨).

١٠ - وقد نُقلت مجتمعات محلية بأكملها، أو يجري نقلها، بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، وتآكل السواحل، وعرام العواصف، والتملّح، وغير ذلك من الآثار المناخية. وهي تشمل مجتمعات فونيدوغولوا، في فيجي، ونواتامبو ونوسا هوب وتارو، في جزر سليمان؛ وشيشماريف، وكيفالينا ونيوتوك وإيل دي جان شارل، في الولايات المتحدة. وتواجه مئات أخرى من المجتمعات المحلية مصيرا مماثلا. إذ يقدّر أنه بحلول عام ٢٠٥٠، قد يتشرد ١٥٠ مليون شخص أو أكثر من جراء آثار تغيّر المناخ نتيجة للطقس المتطرف، والظواهر التي تبدأ ببطء، من قبيل ارتفاع مستويات سطح البحر والتصحر، والانتقال من المناطق المعرضة لمخاطر شديدة (من قبيل السهول الفيضانية)، والنزاعات على الموارد الشحيحة. وبحلول عام ٢٠٥٠ أيضا، سيهدد ذوبان التربة الصقيعية ٤ ملايين شخص، وحوالي ٧٠ في المائة من البنية التحتية في المنطقة القطبية الشمالية[٩]. وعلى مدى زمني أطول، تتعرض دول بأكملها لخطر أن تصبح غير قابلة للسكنى فيها، من بينها توفالو، وكيريباس، وملديف.

١١ - وتغيّر المناخ عامل رئيسي أيضا يساهم في تدني تنوع الحياة على كوكب الأرض، وقد تترتب على ذلك آثار مدمرة على الشعاب المرجانية، والغابات المدارية، والنظم الإيكولوجية في المنطقة القطبية الشمالية. وقد حدد المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الآونة الأخيرة، في أشمل تقييم لحالة الطبيعة أُجري على الإطلاق، أن تغيّر المناخ هو ثالث أهم عامل من عوامل الخطر التي تسهم في فقدان التنوع البيولوجي[١٠].

باء - أسباب الأزمة المناخية العالمية

١٢ - إن الأنشطة البشرية التي تترك أكبر الأثر على مناخ الأرض هي حرق الوقود الأحفوري والكتلة الأحيائية، وإزالة الغابات، والزراعة الصناعية. فسبعون في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة تنتج عن حرق الوقود الأحفوري والكتلة الأحيائية لأغراض الكهرباء والتدفئة (٢٥ في المائة من المجموع العالمي)، والعمليات الصناعية (٢١ في المائة)، والنقل (١٤ في المائة)، واستخدام الطاقة غير المباشر الآخر (١٠ في المائة). أما الزراعة وإزالة الغابات والتغيرات في استخدام الأراضي فهي تسبب ٢٤ في المائة من الانبعاثات، في حين تنتج عن عمليات البناء النسبة المتبقية البالغة ٦ في المائة. وتشمل غازات الدفيئة الرئيسية ثاني أكسيد الكربون (٧٦ في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة)، والميثان (١٦ في المائة)، وأكسيد النيتروز (٦ في المائة)، والغازات المفلورة من قبيل مركّبات الكلوروفلوروكربون ومركبات الهيدروفلوروكربون (٢ في المائة). وللملوثات المناخ القصيرة العمر، ومن بينها الكربون الأسود والميثان ومركّبات الهيدروفلوروكربون، آثار كبيرة قصيرة الأجل على تغيّر المناخ، الأمر الذي يجعل الحد من هذه الانبعاثات يمثل أولوية. فالكربون الأسود، على سبيل المثال، ينتج عن عدم كفاءة الاحتراق في مواقد الطهي والمحركات التي تعمل بالديزل. وتؤدي رواسب الكربون الأسود على جليديات الهيمالايا إلى تسارع الذوبان، مما يهدد مصدرا مائيا حيويا لأكثر من بليون شخص في جنوب آسيا.

(٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *الروابط العالمية: نظرة بيانية على المنطقة القطبية الشمالية المتغيرة* (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٩).

(١٠) المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ”ملخص لصانعي السياسات لتقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية“، الوثيقة IPBES/7/10/Add.1.

١٣ - وينتج عن أفقر نصف سكان العالم، أي ٣,٩ بلايين شخص، ١٠ في المائة فقط من الانبعاثات العالمية. وفي المقابل، ينتج عن أغنى ١٠ في المائة من سكان العالم نصف الانبعاثات العالمية. ولأغنى ١ في المائة من سكان العالم بصمة كربونية أكبر ٢٠٠٠ مرة من بصمة أفقر ١ في المائة من سكان العالم[١١]. و ١٠٠ فقط من مؤسسات الأعمال (التي تسمى ”المنتجين الرئيسيين للكربون“) مسؤولة عن ٧١ في المائة من الانبعاثات الصناعية لغازات الدفيئة منذ عام ١٩٨٨[١٢].

١٤ - وتنتج ٢٠ دولة ثلاثة أرباع الانبعاثات العالمية، وهي (حسب الترتيب التنازلي) الصين، والولايات المتحدة، والهند، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، والبرازيل، واليابان، وكندا، وألمانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والمكسيك، وجمهورية كوريا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، واستراليا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا والأرجنتين، وزامبيا، وتايلند[١٣]. وأخذا في الاعتبار الانبعاثات التاريخية، فإن بعض الدول مسؤولة عن الأزمة المناخية أكثر من غيرها. فقد أنتجت الولايات المتحدة ٢٥ في المائة من الانبعاثات العالمية منذ عام ١٧٥٠، وتلتها الصين بإنتاجها ١٢ في المائة، والمملكة المتحدة بإنتاجها ٥ في المائة[١٤]. ولهذه الحقائق عواقب هامة على التزامات حقوق الإنسان الواقعة على عاتق الدول المتقدمة النمو، التي يجب أن تخفض الانبعاثات بسرعة أكبر وتتحمل نصيب الأسد من التكاليف لتساعد الدول النامية.

١٥ - وقد انخفضت معدلات إزالة الغابات منذ تسعينيات القرن الماضي ولكنها مستمرة، بحيث فُقد ما متوسطه ٦,٥ ملايين هكتار من الغابات الطبيعية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥[١٥]. وهذه الخسائر عوّضت عنها جزئيا زيادة في الغابات المزروعة، التي بلغت في المتوسط ٣,٢ ملايين هكتار سنويا في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥. وتحدث غالبية عمليات الإزالة المستمرة للغابات في الغابات المدارية، التي تُعتبر مصارف هامة للكربون وموطناً أيضا لتنوع بيولوجي هائل.

جيم - حجم التحديات المقبلة

١٦ - إن المجتمع يدمن الوقود الأحفوري. فرغم ٢٧ عاما من الالتزامات التي يعود تاريخها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، لا يسير العالم في الاتجاه الصحيح، ولا يتصدى للأزمة بوتيرة كافية. فمنذ عام ١٩٩٠، زاد الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة قدرها ٥٧ في المائة. وظلت حصة الوقود الأحفوري في مجموع إمداد العالم بالطاقة دون تغيير عند نسبة قدرها ٨١ في المائة[١٦]. وارتفع استخدام

(١١) Oxfam, “Extreme Carbon Inequality: Why the Paris climate deal must put the poorest, lowest emitting and most vulnerable people first”, Oxfam Media Briefing (منظمة أوكسفام، ٢٠١٥).

(١٢) Richard Heede, “Tracing anthropogenic carbon dioxide and methane emissions to fossil fuel and cement producers, 1854–2010”, *Climatic Change*، المجلد ١٢٢، العددان ١ و ٢، الصفحات ٢٢٩-٢٤١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤).

(١٣) مراقبة المناخ، قاعدة بيانات الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري. وهي متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.climatewatchdata.org/ghg-emissions?regions=TOP&source=34.

(١٤) Our World in Data, Cumulative Share of Global CO2 Emissions. The long-run history: Cumulative CO2. https://ourworldindata.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions#the-long-run-history-cumulative-co2.

(١٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *صحة البشر من صحة الكوكب* (نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٩).

(١٦) International Energy Agency, *World Energy Balances* (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٨).

الفحم بنسبة قدرها ٦٨ في المائة، وارتفع استخدام النفط بنسبة قدرها ٣٦ في المائة، بينما ارتفع استخدام الغاز الطبيعي بنسبة قدرها ٨٢ في المائة. وحتى حصة الوقود الأحفوري في إنتاج الكهرباء زادت، من ٦٢ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وارتفعت الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة بنسبة قدرها ٦٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠. والأثرياء والشركات الكبيرة ضالعون بشدة في الوضع القائم ويستخدمون سلطتهم الاقتصادية والسياسية الهائلة لمقاومة التحولات المجتمعية اللازمة للتصدي بنجاح لتغيّر المناخ.

١٧ - ورغم اتفاق باريس، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في عام ٢٠١٨ بأسرع معدل لها منذ عام ٢٠١١، مع كون الولايات المتحدة والصين والهند مسؤولة عن ٨٥ في المائة من الزيادة. وعَكَس الفحم مسار انخفاضه الذي حدث مؤخرا. وقفزت الانبعاثات من الغاز الطبيعي بنسبة قدرها ٥ في المائة. وزادت عمليات الإزالة في غابات الأمازون المطيرة في البرازيل بنسبة قدرها ١٤ في المائة في عام ٢٠١٨[(١٧)].

١٨ - وقدّر صندوق النقد الدولي أن إعانات الوقود الأحفوري في عام ٢٠١٧ بلغت قيمتها ٥,٢ تريليونات من دولارات الولايات المتحدة، مع كون الفحم والنفط مسؤولَيْن عن ٨٥ في المائة من هذا المجموع[(١٨)]. وفي عام ٢٠١٨، بلغت قيمة الاستثمار العالمي في الطاقة ١,٨ تريليون دولار، ولكن استُثمر ثلاثة أمثال هذا المبلغ في الوقود الأحفوري مقارنة بمصادر الطاقة المتجددة[(١٩)]. ولم تحصل أفقر البلدان إلا على ١٤ في المائة من مجموع الاستثمارات في الطاقة، رغم أنها موطن ٤٢ في المائة من سكان العالم ولديها أشد الاحتياجات إلحاحا إلى الطاقة. ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، ثمة ”عدم توافق متزايد بين الاتجاهات والمسارات الحالية لتحقيق أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة الأخرى“[(٢٠)].

١٩ - واستجابة للأزمة المناخية، يرمي اتفاق باريس إلى الإبقاء على ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين، مع السعي إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية. وقدمت الأطراف مساهمات محددة وطنيا تبيّن الإجراءات المناخية التي تنوي تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠. ومن دواعي الأسف أن المساهمات المحددة وطنيا الحالية من شأنها أن تفضي، حتى في حالة تنفيذها بالكامل من قِبَل جميع الدول، إلى ارتفاع كارثي في درجات الحرارة العالمية قدره ٣ درجات مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، مما يشكل انتهاكا لاتفاق باريس.

٢٠ - ولتحقيق أهداف اتفاق باريس، لا يمكن السماح إلا بحجم محدود من الانبعاثات الإضافية، يُعرف باسم ”ميزانية الكربون“. وفي عام ٢٠١٨، تبلغ الميزانية العالمية المتبقية ٥٨٠ غيغاطن من ثاني أكسيد الكربون لكي يرجّح احتمال (٦٧ في المائة) قصْر الاحترار على ١,٥ درجة مئوية. وتبلغ الانبعاثات السنوية ٥٠ غيغاطن تقريبا، مما يشير إلى أن الميزانية بأكملها ستُستنفد بحلول عام ٢٠٣٠

(١٧) Climate Action Tracker, “June 2019 update: Climate crisis demands more government action as emissions rise” (Climate Action Tracker, 2019).

(١٨) International Monetary Fund, “Global Fossil Fuel Subsidies Remain Large: An Update Based on Country-Level Estimates”, IMF Working Paper, WP/19/89 (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩).

(١٩) International Energy Agency, World Energy Investment 2019 (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٩).

(٢٠) International Energy Agency, World Energy Investment 2019 (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٩).

ما لم تحدث تخفيضات كبيرة في الانبعاثات. وقد رأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أن من الضروري حدوث انخفاض بنسبة قدرها ٤٥ في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠ والتوصل إلى انبعاثات صفرية صافية بحلول عام ٢٠٥٠ من أجل قصر الاحترار على ١,٥ درجة مئوية. ويتطلب تحقيق هدف قصْر الاحترار على درجتين مئويتين خفضا بنسبة قدرها ٢٥ في المائة في الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ والتوصل إلى انبعاثات صفرية صافية بحلول عام ٢٠٧٠. والمستوى الحالي للطموح فيما يتعلق بخفض الانبعاثات يجب أن يزيد بمقدار ثلاثة أمثال من أجل تحقيق هدف قصْر الاحترار على درجتين مئويتين، وأن يزيد بمقدار خمسة أمثال من أجل بلوغ هدف قصْر الاحترار على ١,٥ درجة مئوية[٢١]. وببساطة، يتطلب الامتثال لاتفاق باريس عملا مناخيا معجّلا بدرجة هائلة.

٢١ - وتعني الانبعاثات الصفرية الصافية أن تعوّض عن جميع انبعاثات غازات الدفيئة عمليات إزالة ثاني أكسيد الكربون، من خلال زرع الغابات، وإعادة زرع الغابات، واستصلاح الأراضي، وعزل كربون التربة، واستخدام الطاقة الأحيائية مع احتجاز الكربون وتخزينه، واحتجاز الكربون من الهواء مباشرةً وتخزينه. وبإمكان بعض أدوات إزالة ثاني أكسيد الكربون، في حال تنفيذها تنفيذا جيدا، أن توفر فوائد مصاحبة، من قبيل زيادة صحة التنوع البيولوجي، وتحسُّن نوعية التربة والأمن الغذائي المحلي. وقد تؤدي الجهود الرامية إلى إزالة ثاني أكسيد الكربون، في حال القيام بها بطريقة سيئة، إلى إزاحة استخدامات أخرى للأراضي، مسببة تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي، والتنوع البيولوجي، وحقوق الإنسان.

٢٢ - ويترك تغيّر المناخ بالفعل، مع بلوغ الاحترار درجة مئوية واحدة، أثرا سلبيا على بلايين من البشر. فوفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، ''لا يُعتبر الاحترار بمقدار ١,٥ درجة مئوية 'مأمونا' بالنسبة لمعظم الدول والمجتمعات المحلية والنُظم الإيكولوجية والقطاعات وبمثل مخاطر كبيرة للنظم الطبيعية والبشرية مقارنة بالاحترار الحالي البالغ درجة مئوية واحدة''[٢٢]. فمع ارتفاع درجات الحرارة، تزيد أيضا الآثار السلبية. وتتنبأ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ بأن تكون حالات الجفاف وموجات الحر أكثر تواترا وأن تبلغ مدتها ضعف مدتها الحالية عند بلوغ الاحترار درجة مئويتين. وسيواجه عدد إضافي من البشر يبلغ ١٠٠ مليون شخص انعدام الأمن المائي، وستزيد مخاطر خلو المنطقة القطبية الشمالية من الجليد وخلو الجبال من الجليديات زيادة كبيرة. وسيكون من الأيسر والأقل تكلفة كفالة القدرة على التكيف والقدرة على الصمود عند بلوغ الاحترار ١,٥ درجة مئوية مقارنة ببلوغه درجتين مئويتين أو مستوى أعلى من ذلك.

٢٣ - وقد دعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ إلى ''تحولات سريعة وبعيدة المدى'' في مجالات الطاقة، واستخدام الأراضي، والمناطق الحضرية، والبنية التحتية، والنظم الصناعية، قائلة إن التغيرات اللازمة غير مسبوقة من حيث نطاقها وتتطلب تخفيضات شديدة في الانبعاثات على نطاق جميع القطاعات. فعلى سبيل المثال، يجب، بحلول عام ٢٠٥٠، إزالة الكربون بالكامل تقريبا من قطاع الكهرباء. ولتحقيق أهداف اتفاق باريس، يجب أن تنخفض حصة الفحم في السوق من ٣٨ في المائة حاليا إلى ما يتراوح بين ١ و ٧ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، وحتى ذلك المقدار الصغير من الفحم يجب

(٢١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٨* (نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٨).

(٢٢) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، *الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية* (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، ٢٠١٨).

أن تُستخدم فيه تقنية احتجاز الكربون وتخزينه. وسيتعين أن ترتفع حصة مصادر الطاقة المتجددة من ٢٥ في المائة حاليا إلى ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٢، قدّرت الوكالة الدولية للطاقة أن ثلثي احتياطيات الوقود الأحفوري المثبتة يجب ألا تُحرق إذا كان لنا أن نقصر الاحترار على درجتين مئويتين[٢٣]. وخلصت دراسة مماثلة نُشرت في عام ٢٠١٥ إلى أن ٨٢ في المائة من احتياطيات الفحم المعروفة، و ٤٩ في المائة من احتياطيات الغاز، و ٣٣ في المائة من احتياطيات النفط لا يمكن حرقها إذا كان لنا أن نتجنب حدوث تغيّر مناخي خطير يتجاوز درجتين مئويتين. فالانبعاثات المستقبلية لغازات الدفيئة التي تنطوي عليها الاحتياطيات المعروفة من الوقود الأحفوري أكبر ثلاث مرات من ميزانية الكربون التي تسبب احترارا بمقدار درجتين مئويتين[٢٤]. والاستنتاج الواضح هو أن زيادة الاستثمارات في قدرة جديدة على توليد الوقود الأحفوري أو استكشاف موارد إضافية للوقود الأحفوري إما ستثبّت مستقبلا يحول دون تحقيق التخفيضات المطلوبة في الانبعاثات أو ستسفر عن أصول حبيسة.

٢٥ - وتوجد بعض الأنباء السارة. فالانخفاضات الهائلة في تكلفة مصادر الطاقة المتجددة تسرّع وتيرة تنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة. كما انخفضت تكاليف توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بنسبة قدرها ٧٥ في المائة للواط منذ عام ٢٠١٠. وفي كثير من البلدان، أصبح توليد الكهرباء من الطاقة الريحية والشمسية أرخص الآن من توليد الكهرباء من الوقود الأحفوري. وتتجاوز القدرة على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية حاليا ٥٥٠ غيغاواطا على الصعيد العالمي، أي أنها أكبر مما كانت في عام ٢٠٠٠ بأكثر من ٥٠٠ مرة. فقد ارتفع مجموع القدرة على توليد الكهرباء من الرياح من ١٧ غيغاواطا في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦٠٠ غيغاواط الآن. وشهد نحو ٤٩ بلدا، مسؤولة عن ٣٦ في المائة من الانبعاثات العالمية، بلوغ انبعاثاتها من غازات الدفيئة ذروة بالفعل ثم بدء انخفاضها[٢٥]. وباستطاعة التصدي لتغيّر المناخ وتلوث الهواء في آن واحد، نظرا لأن مصادر هاتين المشكلتين تتداخل، أن يحول دون حدوث الملايين من حالات الوفاة السابقة لأوانها كل عام مع كفالة تحقيق فوائد تبلغ قيمتها تريليونات من الدولارات[٢٦]. ومن شأن إزالة مركّبات الهيدروفلوروكربون، المقترنة بزيادة كفاءة الطاقة في أجهزة تكييف الهواء وغيرها من منتجات التبريد، أن تضاعف الفوائد المناخية وتوفر ٢,٩ تريليون دولار حتى عام ٢٠٥٠ من خلال استخدام قدر أقل من الكهرباء[٢٧]. وتقدر اللجنة العالمية المعنية بالاقتصاد والمناخ أن الإجراءات الجريئة المتعلقة بالمناخ والاستثمار في بنية تحتية مراعية للمناخ يمكن أن يحققا فوائد تبلغ قيمتها ٢٦ تريليون دولار

(٢٣) الوكالة الدولية للطاقة، *توقعات الطاقة في العالم لعام ٢٠١٢* (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٢).

(٢٤) Christophe McGlade and Paul Ekins, "The geographical distribution of fossil fuels unused when limiting global warming to 2°C", *Nature*، المجلد ٥١٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٨* (نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٨).

(٢٦) Drew Shindell and others, "Quantified, localized health benefits of accelerated carbon dioxide emissions reductions", *Nature Climate Change*، المجلد ٨، الصفحات ٢٩١-٢٩٥ (آذار/مارس ٢٠١٨)، و Toon Vandyck and others, "Air quality co-benefits for human health and agriculture counterbalance costs to meet Paris Agreement pledges", *Nature Communications*، المجلد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(٢٧) International Energy Agency, *The Future of Cooling: Opportunities for energy-efficient air conditioning* (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٨).

بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بسيناريو سير الأمور كالمعتاد[٢٨] (انظر المرفق بشأن الممارسات الجيدة للحصول على معلومات إضافية[٢٩]).

ثانيا – تأثيرات تغيّر المناخ على التمتع بحقوق الإنسان

٢٦ – يؤثر تغيّر المناخ تأثيرا كبيرا على طائفة واسعة من حقوق الإنسان حاليا، ويمكن أن يكون له أثر كارثي في المستقبل ما لم تُتخذ إجراءات طموحة على الفور. ومن بين حقوق الإنسان المهددة والمنتهكة حقوق الإنسان في الحياة، والصحة، والغذاء، والماء والصرف الصحي، وبيئة صحية، والتمتع بمستوى معيشي لائق، والإسكان، والتملّك، وتقرير المصير، والتنمية، والثقافة. ويطرح التصدي لتغيّر المناخ مسألتي العدل والإنصاف، بين الدول والأجيال وفي داخلها على حد سواء. وقد جنى المساهمون الرئيسيون في المشكلة فوائد اقتصادية جمّة ومن ثم فإنهم يتحملون المسؤولية الأكبر عن حل المشكلة، عملا بمبدأ ”المسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة“. ويعاني من الآثار السلبية لتغيّر المناخ من يعيشون في فقر أكثر من معاناة غيرهم، مع أن مساهمتهم في المشكلة هي الأقل ويفتقرون إلى ما يلزم من موارد لحماية أنفسهم أو للتكيف مع التغيّرات. وقد حذّر المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان مؤخرا من مستقبل يتسم بفصل عنصري مناخي، يدفع فيه الأثرياء ثمن حماية أنفسهم من أسوأ آثار تغيّر المناخ بينما يعاني الفقراء معاناة هائلة[٣٠].

٢٧ – والتعامل مع تغيّر المناخ من منظور حقوق الإنسان يسلط الضوء على مبدأي العالمية وعدم التمييز، مع التشديد على أن الحقوق مكفولة لجميع الأشخاص، بما يشمل الفئات الضعيفة. ويمكن أن يكون النهج القائم على حقوق الإنسان محفّزا لاتخاذ إجراءات معجّلة لتحقيق مستقبل صحي ومستدام توفَّر فيه كل الطاقة من مصادر خالية تماما من الكربون، وتنتعش فيه الغابات، وتكون فيه المحيطات صحية، ويُنتج فيه الغذاء بطريقة مستدامة.

ألف – الحق في الحياة

٢٨ – يُعترف عالميا بالحق في الحياة في قانون حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٨، ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن ”التدهور البيئي، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة تشكل بعض أكثر التهديدات إلحاحا وخطورة لقدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التمتع بالحق في الحياة“[٣١]. ولدعم الحق في الحياة، يقع على الدول التزام باتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من تغيّر المناخ، وتعزيز قدرة السكان الضعفاء على التكيف، والحيلولة دون فقدان الحياة المتوقع.

---

(٢٨) Global Commission on the Economy and Climate, *Unlocking the Inclusive Growth Story of the 21st Century: Accelerating Climate Action in Urgent Times* (واشنطن العاصمة، اللجنة العالمية المعنية بالاقتصاد والمناخ، ٢٠١٨).

(٢٩) متاح على الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/Annualreports.aspx.

(٣٠) A/HRC/41/39.

(٣١) التعليق العام رقم ٣٦ (٢٠١٨) بشأن المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عن الحق في الحياة.

٢٩ - ولتغيّر المناخ تأثيرات كثيرة مباشرة وغير مباشرة على التمتع التام بالحق في الحياة. فثمة حالات وفاة مرتبطة بالمناخ تنجم عن الظواهر الجوية المتطرفة، وموجات الحر، والفيضانات، وحالات الجفاف، وحرائق الغابات، والأمراض المنقولة بالمياه والنواقل، وسوء التغذية، وتلوث الهواء. فعالميا، رُبطت ١٥٠ ٠٠٠ حالة على الأقل من حالات الوفاة السابقة لأوانها سنويا بتغيّر المناخ[٣٢]. وتسببت موجة الحر التي ضربت أوروبا الغربية في عام ٢٠٠٣ في ٧٠ ٠٠٠ حالة تقريبا من حالات الوفاة السابقة لأوانها. ولا تتوافر حتى الآن بيانات عن حالات الوفاة الناجمة عن موجات الحر التي شوهدت في الهند وباكستان وأوروبا وآلاسكا في عام ٢٠١٩ وسجلت أرقاما قياسية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سينجم نحو ٢٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة مرتبطة بالمناخ كل عام عن الإجهاد الحراري، والملاريا، والإسهال، وسوء التغذية وحدها[٣٣]. وخلُصت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن ''تغيّر المناخ، عندما يبلغ أقصى درجاته، يقتل''[٣٤].

باء - الحق في الصحة

٣٠ - يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصحة كجزء من الحق في التمتع بمستوى معيشة كافٍ. وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في الصحة ويقتضي أن تشمل التدابير التي يتعين على الدول اتخاذها ''تلك التدابير اللازمة من أجل ... تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية''.

٣١ - ولا تتضمن الآثار الصحية السلبية لتغيّر المناخ حالات الوفاة السابقة لأوانها فقط بل تتضمن أيضا زيادة حالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وسوء التغذية، والتقزّم، والهزال، والحساسية، وضربة الشمس، والإصابات، والأمراض المنقولة بالمياه والنواقل، والأمراض العقلية[٣٥]. وتمثّل حمى الضنك أسرع الأمراض التي تنقلها النواقل انتشارا، بحيث حدثت زيادة بمعدل ثلاثين مرة في حالات الإصابة بها على الصعيد العالمي تعزى إلى حد كبير إلى تغيّر المناخ. ويتعرض مئات الملايين من البشر للظواهر الجوية المتطرفة سنويا، مما يسفر عن إصابات وأمراض وآثار على الصحة العقلية. ويؤدي تغيّر المناخ أيضا إلى تآكل الكثير من العوامل الاجتماعية والبيئية الرئيسية التي تحدد الصحة، من بينها الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء، والهواء النقي، والثقافة، وسُبل العيش[٣٦]. وتتأثر الصحة أيضا بالتشريد المرتبط بالمناخ، والهجرة، وانخفاض إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

---

(٣٢) DARA and the Climate Vulnerable Forum, *Climate Vulnerability Monitor 2nd Edition: A Guide to the Cold Calculus of a Hot Planet* (مؤسسة دارا، ٢٠١٢).

(٣٣) WHO, *Quantitative risk assessment of the effects of climate change on selected causes of death, 2030s and 2050s* (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤).

(٣٤) A/HRC/32/23.

(٣٥) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، *تغيّر المناخ ٢٠١٤: آثاره، والتكيف معه، وهشاشة الأوضاع* إزاؤه (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، ٢٠١٤).

(٣٦) A/HRC/32/23.

٣٢ - ووفقا للمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ”لم يتصد المجتمع الدولي حتى الآن لتهديدات الصحة التي يسببها الاحترار العالمي. وإخفاق المجتمع الدولي في أخذ آثار الاحترار العالمي على الصحة مأخذ الجد سوف يهدد حياة الملايين من الناس في كل أنحاء العالم“[٣٧]. وخلُصت منظمة الصحة العالمية إلى أن تغيّر المناخ له بالفعل تأثيرات سلبية على الصحة ويقوّض الحق في الصحة“[٣٨]. وحذّرت لجنة لانسيت المعنية بالصحة وتغيّر المناخ من أن تغيّر المناخ هو أكبر تهديد صحي عالمي في القرن الحادي والعشرين ويمكن أن يعكس مسار خمسة عقود من التقدم في مجال الصحة العالمية[٣٩].

جيم - الحق في الغذاء

٣٣ - يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الغذاء كجزء من الحق في مستوى معيشة كافٍ، مع إشارة العهد إلى ”الحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع“.

٣٤ - ويتأثر إنتاج الأغذية، والأمن الغذائي، والتمتع بالحق في الغذاء بتغيّر أنماط الهطول، وارتفاع درجات الحرارة، والظواهر الجوية المتطرفة، وتغيّر أحوال الجليد البحري، وحالات الجفاف، والفيضانات، وازدهار الطحالب، والتملّح. فالتغيرات المناخية تقوّض بالفعل إنتاج المحاصيل الرئيسية، من قبيل القمح والأرز والذرة. وبدون التكيّف، أو حيثما كانت عمليات التكيف قاصرة، من المتوقع أن يتفاقم ذلك مع ارتفاع درجات الحرارة وتطرفها. وفي المحيطات، تؤثر التغيرات في درجة الحرارة، وابيضاض الشعاب المرجانية، وتحمّض المحيطات على مصائد الأسماك. ويؤدي تغيّر المناخ أيضا إلى تفاقم العوامل التي تدفع إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، من قبيل النزاع والفقر.

٣٥ - وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، انعكس مسار اتجاه مشجّع دام عقدا من الزمان نحو مستويات أقل من الجوع وسوء التغذية. فوفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ”فإن تقلبية المناخ والظواهر المناخية المتطرفة هي من بين العوامل الدافعة الرئيسية وراء الارتفاع الذي حدث مؤخرا في الجوع العالمي وهما أحد الأسباب الرئيسية للأزمات الغذائية الشديدة. ويقوّض التأثير التراكمي للتغيرات المناخية جميع أبعاد الأمن الغذائي - أي توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقراره“[٤٠]. ويقدّر البنك الدولي أن حدوث زيادة بمقدار درجتين مئويتين في متوسط درجة الحرارة العالمية من شأنه أن يعرّض ما يتراوح بين ١٠٠ مليون و ٤٠٠ مليون شخص إضافيين لخطر الجوع وقد ينجم عنه حدوث أكثر من ٣ ملايين حالة وفاة إضافية من جراء سوء التغذية كل عام[٤١].

---

(٣٧) A/62/214.

(٣٨) WHO, *COP 24 Special Report: Health and Climate Change* (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨).

(٣٩) N. Watts and others, “Health and climate change: policy responses to protect public health”, *Lancet*، المجلد ٣٨٦، العدد ١٠٠٠٦، الصفحات ١٨٦١-١٩١٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٤٠) منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق التنمية الزراعية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٨ . بناء القدرة على التأقلم مع تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية* (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٨).

(٤١) البنك الدولي، *تقرر التنمية في العالم ٢٠١٠: التنمية وتغيّر المناخ* (البنك الدولي، ٢٠١٠).

٣٦ - ويتفاوت توزيع الآثار السلبية لتغيّر المناخ على إنتاج الأغذية وتوافرها بين الدول وداخلها. فدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ودول جنوب آسيا، حيث يتسم الإنتاج الزراعي ونظم الأغذية وسُبل العيش بالضعف بوجه خاص إزاء تقلبية المناخ وظواهره المتطرفة، تواجه أكبر أخطار انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وانتهاكات الحق في الغذاء. أما داخل البلدان، فإن الناس الذين يعيشون في المناطق الجبلية يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وهم أكثر عرضة للتأثر بتغيّر المناخ[٤٢].

دال - الحق في المياه والصرف الصحي

٣٧ - إن حق الإنسان في المياه والصرف الصحي اعتُرف به في قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٤ وأعيد تأكيده مرارا.

٣٨ - ويؤثر تغيّر المناخ على أنماط الهطول في جميع أنحاء العالم، بحيث تتلقى المناطق الجافة هطولا أقل وتتلقى المناطق الرطبة هطولا أكثر تواترا وكثافة. وتتعرض للتهديد العناصر الرئيسية الأربعة للحق في المياه والصرف الصحي وهي: التوافر، وسهولة الحصول، والمقبولية، والجودة. وقد حذّرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ من التعرض الشديد بوجه خاص للإجهاد المائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأجزاء من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وساهم تغيّر المناخ بالفعل في أزمة مائية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث تنحسر الجليديات واقتضى الأمر تحصيص المياه في المدن الرئيسية. ويعاني الرعاة من السكان الأصليين في مقاطعة توركانا، في كينيا، لأن تغيّر المناخ يؤثر تأثيرا سلبيا على إمدادات المياه، وفرص الرعي، وقطعان الماشية، ويؤدي إلى زيادة المنافسة والنزاع وانعدام الأمن[٤٣]. وتتحمل نساء توركانا وفتياتها عبء السير مسافات أطول للحصول على مياه صالحة للشرب.

٣٩ - وقد يتعرض الحق في الصرف الصحي للتهديد عندما يتزايد شح المياه، وعندما تلحق الفيضانات، أو الهطول الشديد، أو الظواهر الجوية المتطرفة الأخرى الضرر بالبنى التحتية أو تعيق إمكانية الوصول. ويؤدي تزايد الظواهر الجوية المتطرفة الناجم عن تغيّر المناخ إلى زيادة خطر الأمراض المنقولة بالمياه، بما في ذلك حمى التيفود والكوليرا.

هاء - حقوق الطفل

٤٠ - إن اتفاقية حقوق الطفل، في وصفها الحق في الصحة، تقتضي صراحة من الدول أن تتصرف بما يحقق المصالح الفضلى للطفل آخذة في اعتبارها ”أخطار تلوث البيئة ومخاطره“. ويتحدث الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم بصراحة متزايدة عن آثار تغيّر المناخ على حقوقهم ومستقبلهم وبشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. واستجابة لدعوة المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتّع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة إلى تقديم مدخلات، ذكر أحد قادة شباب الشعوب الأصلية أن ”الأرض كوكب معطاء ... فكل ما احتجنا إليه لكي نحيا ونبقى ونتمتع بعجائب العالم قدمته لنا الطبيعة، ومع ذلك فقد أصبحنا نحن معشر البشر أخطر تهديد للحياة على الأرض“.

(٤٢) منظمة الأغذية والزراعة، *تحديد مدى تعرض سكان الجبال لانعدام الأمن الغذائي*، (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٥).

(٤٣) Human Rights Watch, “There is no time left: climate change, environmental threats, and human rights in Turkana County, Kenya” (منظمة هيومان رايتس ووتش، ٢٠١٥).

٤١ - والأطفال يتأثرون على وجه الخصوص بالمشاكل الصحية التي تتفاقم بفعل تغيّر المناخ، بما يشمل الأمراض المنقولة بالنواقل، وسوء التغذية، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، وغير ذلك من الأمراض المنقولة بالمياه[٤٤]. وتشكل الظواهر الجوية المتطرفة تهديدات فريدة لصحة الأبدان والعقول الفتية وسلامتها. وعالميا، يعيش أكثر من ٥٠٠ مليون طفل في مناطق معرضة بشدة لخطر الفيضانات؛ ويعيش ١٦٠ مليونا في مناطق معرّضة لدرجة عالية أو بدرجة مفرطة للجفاف، ويعيش ١١٥ مليونا في مناطق معرّضة بدرجة عالية لخطر الأعاصير المدارية. وبحلول عام ٢٠٤٠، سيعيش ما يقرب من ٦٠٠ مليون طفل في مناطق ذات موارد مائية محدودة بشدة. وتحذّر منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أن ''تغيّر المناخ سيلحق الضرر بأفقر الأطفال وأكثرهم ضعفا أولا، وبدرجة أشد، ولمدة أطول''[٤٥].

٤٢ - وناشدت لجنة حقوق الطفل الدول أن تعالج تغيّر المناخ ''لأن هذا هو أحد أكبر التهديدات لصحة الأطفال ويؤدي إلى تفاقم التفاوتات الصحية''[٤٦]. وأشارت اللجنة بدرجة متزايدة، في إجراءات تقديم تقاريرها، إلى تغيّر المناخ، مع حثها الدول على مراعاة المصالح الفضلى للطفل كمسألة ذات أهمية رئيسية عند تصميم القوانين والسياسات ذات الصلة بتغيّر المناخ وتنفيذها ورصدها، آخذة في الاعتبار الإشارة الصريحة إلى حقوق الأطفال والإنصاف بين الأجيال الواردة في اتفاق باريس.

واو - الحق في بيئة صحية

٤٣ - مثلما ذُكر في تقارير المقرر الخاص السابقة، فإن الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة معترف به في القانون من قِبَل ١٥٥ دولة على الأقل من الدول الأعضاء[٤٧]. وتتضمن العناصر الموضوعية لهذا الحق مناخا آمنا، وهواءً نقيا، ومياها نظيفة، وصرفا صحيا مناسبا، وغذاءً صحيا ومنتجاً بطريقة مستدامة، وبيئات غير سميّة للعيش والعمل والدراسة واللعب فيها، وتنوعا بيولوجيا ونظماً إيكولوجية صحية. وهذه العناصر مستلهمة من الالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدات البيئية الدولية، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، حيث تعهدت الدول بـ ''الحيلولة دون التدخل الخطير من جانب البشر في النظام المناخي''، أو، بعبارة أخرى، الحفاظ على مناخ آمن.

٤٤ - ويمكن أن يشكل عدم اتخاذ الدول خطوات كافية للتصدي لتغيّر المناخ انتهاكا للحق في بيئة صحية، مثلما اعترفت بذلك المحكمة العليا في كولومبيا وغيرها من المحاكم مؤخرا[٤٨].

زاي - السكان الضعفاء

٤٥ - ذكرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أن ''الأشخاص المهمّشين اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو سياسيا أو مؤسسيا، أو المهمشين من نواحٍ أخرى، عُرضة على وجه الخصوص للتأثر بتغيّر

---

(٤٤) A/HRC/35/13.

(٤٥) UNICEF, *Unless we act now: The impact of climate change on children* (اليونيسيف، ٢٠١٥).

(٤٦) التعليق العام رقم ١٥ (٢٠١٣) بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه (المادة ٢٤).

(٤٧) A/HRC/40/55.

(٤٨) Supreme Court of Colombia, *Demanda Generaciones Futuras v. Minambiente*, Decision of 5 April 2018, and Lahore High Court, *Leghari v. Federation of Pakistan*, W.P. No. 25501/201, Decision of 4 April 2015.

المناخ"[٤٩]. ويشمل ذلك الأشخاص أو الجماعات ذوي أوجه الضعف الناجمة عن الفقر، ونوع الجنس، والعمر، والإعاقة، والجغرافيا، والخلفية الثقافية أو الإثنية. وهؤلاء الأشخاص كثيرا ما تكون لديهم، رغم تعرضهم للخطر، القدرة على الإسهام في إيجاد حلول مناخية عندما يمكّنون من القيام بذلك.

٤٦ - ويتعرّض لأسوأ الآثار أولئك الذين كانت مساهمتهم في المشكلة هي الأقل والذين توجد لديهم أقل الموارد اللازمة للتكيف مع الآثار، أو للتأقلم معها. فعلى سبيل المثال، أثناء حالات الجفاف، كثيرا ما تتضرر النساء والأطفال في البلدان المنخفضة الدخل أكثر من تضرر غيرهم وذلك بسبب مسؤولياتهم عن جلب المياه والحطب. ومن الناحية الأخرى، يواجه المزارعون من الذكور مخاطر مرتفعة للانتحار أثناء حالات الجفاف. ويُعتبر فهم الفروق بين الجنسين من حيث الضعف والأدوار والقدرة أمراً أساسيا لتصميم إجراءات مناخية عادلة وفعالة[٥٠].

٤٧ - وفي عام ٢٠١٨، اعترفت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن آثار تغيّر المناخ، بما في ذلك الكوارث، لها تأثير غير متناسب على المرأة[٥١]. فالمرأة تواجه معوقات مالية وخاصة بالموارد أكبر من المعوقات التي يواجهها الرجل، وتقل مستويات حصولها على المعلومات عن مستويات حصوله على المعلومات، وتقل سلطتها المتعلقة بصنع القرار في منزلها ومجتمعها المحلي وبلدها عن سلطته[٥٢]. وحثت اللجنة مرارا، في توصياتها الموجهة إلى الدول (الملاحظات الختامية)، الدول على أن تأخذ في الاعتبار ضعف المرأة الأكبر وذلك باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بجميع القرارات ذات الصلة بالتكيف، والتخفيف، والحد من مخاطر الكوارث، والتمويل المناخي[٥٣]. وقدمت اللجنة توصيات محددة بخصوص النساء المسنّات والنساء الريفيات، وهما فئتان لديهما مواطن ضعف خاصة إزاء تغيّر المناخ[٥٤]. كما أن النساء قائدات وقوى تغيير حيوية، يستخدمن معارفهن ومواردهن إلى أقصى حد لمساعدة أسرهن على التكيف[٥٥].

٤٨ - وهناك قرابة ٤٠٠ مليون شخص ينتمون إلى الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم عرضة بوجه خاص، رغم أن مساهمتهم ضئيلة في المشكلة، للتأثر بتغيّر المناخ وذلك بسبب ارتباطهم الوثيق بالطبيعة واعتمادهم على الحياة البرية والنباتات والنظم الإيكولوجية الصحية من أجل الحصول على الغذاء والدواء وتلبية احتياجاتهم الثقافية. ومن الناحية الأخرى، باستطاعة الشعوب الأصلية تقديم مساهمات هامة في

---

(٤٩) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، "ملخص لصانعي السياسات"، *تغيّر المناخ ٢٠١٤: آثاره، والتكيف معه، وهشاشة الأوضاع إزاؤه* (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، ٢٠١٤).

(٥٠) WHO, *Gender, climate change and health* (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤).

(٥١) التوصية العامة رقم ٣٧ بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغيّر المناخ و A/HRC/41/26 .

(٥٢) United Nations Development Programme (UNDP), *Gender Equality in National Climate Action: Planning for Gender-Responsive Nationally Determined Contributions* (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦).

(٥٣) Center for International Environmental Law and Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights, *States' Human Rights Obligations in the Context of Climate Change: 2019 Update* (مركز القانون البيئي الدولي والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٠١٩).

(٥٤) التوصية العامة رقم ٢٧ بشأن النساء المسنّات والتوصية العامة رقم ٣٤ بشأن حقوق النساء الريفيات.

(٥٥) WHO, *Gender, climate change and health* (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤).

الحلول، من خلال المعرفة التقليدية والنُظم القانونية والثقافات التي ثبتت فعاليتها في الحفاظ على الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الغابات(٥٦).

٤٩ - ومن أمثلة آثار تغيّر المناخ على الشعوب الأصلية تناقص الجليد البحري في المنطقة القطبية الشمالية الذي يؤثر على توزيع الأحياء البرية ويعقّد الانتقال القائم على الجليد، الأمر الذي يقوض قدرة الصيادين المنتمين إلى الإنويت على الحصول على الغذاء. كما أن الشعوب الأصلية في جزر المحيط الهادئ مهددة تهديدا مباشرا بزوال أراضيها جزئيا أو كليا نتيجة لتغيّر المناخ. وإضافة إلى ذلك، تعرّض مشاريع التخفيف من تغيّر المناخ حقوق الشعوب الأصلية للخطر أو تنتهكها، ومن بين تلك المشاريع مشروع محطة بارو بلانكو لتوليد الطاقة الكهرمائية في بنما، وبرنامج حماية أبراج المياه والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيف معه في كينيا، وسد أغوا زاركا في هندوراس(٥٧).

٥٠ - وقد يتأثر أيضا الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم بتغيّر المناخ. وقد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنه يجب على الدول أن تكفل أخذ احتياجات جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ تدابير التكيف والحد من مخاطر الكوارث(٥٨).

٥١ - وتُنتج الدول الجزرية الصغيرة النامية ٠,٠٣ في المائة فقط من انبعاثات غازات الدفيئة، ومع ذلك فهي تتعرض لبعض أشد آثار تغيّر المناخ. فتسع من أسوأ عشر كوارث مرتبطة بالمناخ حدثت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٧، مقيسة بالخسائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، انطوت على عواصف ألحقت الدمار بالدول الجزرية الصغيرة النامية(٥٩).

ثالثا - التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بتغيّر المناخ

٥٢ - إن الغرض من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ هو تحقيق ”تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي“ (انظر المادة ٢). وبعبارة أخرى، التزمت الدول بكفالة مناخ آمن، وهو أمر حيوي للتمتع بطائفة واسعة من حقوق الإنسان.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٠، في كانكون، المكسيك، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ المقرر ١/م أ-١٦، الذي أشار فيه إلى أن الآثار الضارة لتغيّر المناخ تنطوي على طائفة من الانعكاسات التي تؤثر في التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وبأن آثار تغيّر المناخ ستمس بحدة

(٥٦) Permanent Forum on Indigenous Issues, “Climate change and indigenous peoples” (المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ٢٠٠٨).

(٥٧) A/HRC/36/46.

(٥٨) CRPD/C/SYC/CO/1.

(٥٩) Centre for Research on the Epidemiology of Disasters and United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Economic Losses, Poverty and Disasters 1998–2017* (مركز البحوث المتعلقة بعلم أوبئة الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٨).

شرائح السكان المعرضة أصلا للتأثر وأنه ينبغي للدول الأطراف مراعاة حقوق الإنسان بصورة تامة في جميع الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ[٦٠].

٥٤ - ويمثل اتفاق باريس تقدماً، من حيث أنه يربط صراحة بين حقوق الإنسان وتغيّر المناخ. فقد أقرت فيه الأطراف بأنها ينبغي أن تقوم، ''عند اتخاذ الإجراءات الرامية إلى التصدي لتغيّر المناخ، باحترام وتعزيز ومراعاة التزاماتها بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والمهاجرين، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الموجودين في أوضاع هشة، والحق في التنمية، فضلا عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال''. كما عدّل اتفاق باريس مفهوم المناخ الآمن فجعله ''أقل بكثير'' من زيادة قدرها درجتان مئويتان في متوسط درجات الحرارة العالمية، والأمثل هو قصْرها على ١,٥ درجة مئوية.

٥٥ - والتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالمناخ قد استكشفها مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والحكومات، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[٦١]، ووكالات دولية كثيرة. والمقصود بالموجز التالي لهذا العمل هو أن يكون توضيحيا لا حصريا. وقد توصل كل هؤلاء الخبراء إلى استنتاجين مشتركين: أولا، أن تغيّر المناخ وآثاره يهددان طائفة واسعة من حقوق الإنسان، والثاني هو أنه، نتيجة لذلك، تقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الخاصة التزامات ومسؤوليات واسعة النطاق بشأن حقوق الإنسان.

٥٦ - وكانت المعالم المبكرة في هذا الصدد هي الالتماس الذي قدمه شعب الإنويت في عام ٢٠٠٥ إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وأكد فيه أن انبعاثات غازات الدفيئة من الولايات المتحدة تنتهك حقوق الإنسان لشعب الإنويت. ومع أن التماس شعب الإنويت صدر حكم بعدم مقبوليته، فإنه كان حافزا على اتخاذ إجراءات، بما يشمل جلسة استماع بشأن تغيّر المناخ عقدتها لجنة البلدان الأمريكية في عام ٢٠٠٦. أما إعلان ماليه، الذي اعتمده ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٧، فقد كان أول بيان حكومي دولي يقر صراحة بأن تغيّر المناخ ''له آثار واضحة وفورية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان''.

٥٧ - وبدءا من عام ٢٠٠٨، اعتمد مجلس حقوق الإنسان سلسلة من القرارات التي تُعرب عن القلق من أن تغيّر المناخ يشكل تهديدا فوريا وبعيد المدى للناس والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، وأن التأثيرات سيشعر بها بصورة أكثر حدة أولئك الذين يعيشون بالفعل في حالات ضعف[٦٢]. وقد أسفرت

(٦٠) FCCC/CP/2010/7/Add.1.

(٦١) Inter-American Court of Human Rights, *Advisory Opinion OC-23/17 of 15 November 2017 requested by the Republic of Colombia*.

(٦٢) قرارات مجلس حقوق الإنسان ٧/٢٣، و ١٠/٤، و ١٨/٢٢، و ٢٦/٢٧، و ٢٩/١٥، و ٣٢/٣٣، و ٣٥/٢٠، و ٣٨/٤.

القرارات عن سلسلة من التقارير بشأن تغيّر المناخ وحقوق الإنسان أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتناولت الروابط العامة[٦٣]، والصحة[٦٤]، وحقوق الطفل[٦٥]، والهجرة[٦٦]، ونوع الجنس[٦٧].

٥٨ - كما أن المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء[٦٨]، والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق[٦٩]، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين[٧٠]، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية[٧١]، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان[٧٢]، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا[٧٣]، والمقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[٧٤]، والخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[٧٥]، قد حذّروا جميعهم من أن تغيّر المناخ يهدد التمتع الكامل بحقوق الإنسان وشددوا على أنه يجب وضع إجراءات مناخية وتنفيذها وفقا للقوانين والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٩ - وأصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أيضا بيانات وتقارير مشتركة بشأن تغيّر المناخ وحقوق الإنسان[٧٦]. ففي عام ٢٠١٤، أصدر ٢٧ من المقررين الخاصين والخبراء المستقلين رسالة مشتركة خلُصت إلى أنه ”لم يعد هناك أي مجال للشك في أن تغيّر المناخ يتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان التي يعترف بها القانون الدولي ويحميها“[٧٧]. وفي العام نفسه، أصدر جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمناسبة يوم حقوق الإنسان، بيانا ذكروا فيه أن ”تغيّر المناخ هو أحد أكبر التحديات لجيلنا وتترتب عليه عواقب تُحدث تحولا في الحياة على الأرض وتؤثر سلبا على سبل عيش أشخاص كثيرين. وهو ينطوي على مخاطر وتهديدات كبيرة للبيئة، والصحة البشرية، وإمكانية الوصول

(٦٣) A/HRC/10/61.

(٦٤) A/HRC/32/23.

(٦٥) A/HRC/35/13.

(٦٦) A/HRC/38/21.

(٦٧) A/HRC/41/26.

(٦٨) A/70/287.

(٦٩) A/64/255.

(٧٠) A/67/299.

(٧١) A/HRC/36/46.

(٧٢) A/HRC/41/39.

(٧٣) A/HRC/16/43 و A/66/285.

(٧٤) A/HRC/31/52.

(٧٥) A/HRC/25/53.

(٧٦) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *The Effects of Climate Change on the Full Enjoyment of Human Rights* (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠١٥).

(٧٧) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, “A new climate change agreement must include human rights protections for all”، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/SP/SP_To_UNFCCC.pdf.

والشمول، والحصول على المياه والصرف الصحي والغذاء، والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتعارض آثار تغيّر المناخ هذه مع التمتع الفعلي بحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، لتغيّر المناخ تأثير غير متناسب على كثيرين من الأفراد والجماعات المحرومين والمهمشين والمستبعدين والضعفاء، ومن بينهم من ترتبط أساليب حياتهم بالبيئة ارتباطا لا ينفصم"[٧٨].

٦٠ - واعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة قرارا في عام ٢٠١٩ ذكرت فيه أن النساء "كثيرا ما يتضررن على نحو غير متناسب من آثار تغيّر المناخ". ولكنها اعترفت "بدور النساء النشط والمجدي بوصفهن قوى رئيسية للتغيير في إيجاد حلول مبتكرة لتغيّر المناخ"[٧٩].

٦١ - وقدمت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والتي يُقصد بها رصد تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، توصيات قيّمة تؤكد على أهمية التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بتغيّر المناخ. وقد زاد عدد الإشارات إلى تغيّر المناخ في الملاحظات الختامية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات من إشارة واحدة فقط في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٣٠ إشارة في عام ٢٠١٨[٨٠]. وأظهرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ريادة في هذا المجال، فقدمت توصيات مرتبطة بالمناخ موجهة إلى ثلاثة أرباع الدول التي استعرضت الوضع فيها.

ألف - التزامات الدول

٦٢ - تقع على الدول التزامات بحماية حقوق الإنسان من الضرر البيئي، والتزامات بالوفاء بتعهداتها الدولية[٨١]. وتؤدي تأثيرات تغيّر المناخ السلبية المتوقعة والتي يمكن أن تكون كارثية على التمتع بطائفة واسعة من حقوق الإنسان إلى نشوء واجبات واسعة النطاق على الدول بأن تتخذ إجراءات فورية لمنع تلك الأضرار. وينبغي للدول، من أجل الامتثال لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أن تطبق نهجا قائما على حقوق الإنسان إزاء جميع جوانب تغيّر المناخ والإجراءات المناخية. فتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان يوضح التزامات الدول ومؤسسات الأعمال؛ ويحفز على اتخاذ إجراءات طموحة؛ ويسلط الضوء على محنة من هم الأفقر والأكثر ضعفا؛ ويمكّن الناس من أن يشاركوا في تصميم الحلول وتنفيذها.

٦٣ - وتوضح المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة ثلاث فئات من التزامات الدول هي: الالتزامات الإجرائية، والالتزامات الموضوعية، والالتزامات الخاصة إزاء من يعيشون في أوضاع هشة[٨٢]. ويمكن تفعيل المبادئ الإطارية في سياق تغيّر المناخ من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

٦٤ - وعملا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، تقع على الدول التزامات إجرائية بالقيام بما يلي:

---

(٧٨) بيان المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمناسبة يوم حقوق الإنسان. وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15393&LangID=E.

(٧٩) UNEP/EA.4/Res.17.

(٨٠) Center for International Environmental Law and Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights, *States' Human Rights Obligations in the Context of Climate Change: 2019 Update* (مركز القانون البيئي الدولي والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٠١٩).

(٨١) A/HRC/25/53.

(٨٢) A/HRC/37/59، انظر المرفق.

(أ) توفير معلومات يسهل الوصول إليها وميسورة التكلفة ويسهل فهمها للجمهور بخصوص أسباب الأزمة المناخية العالمية وعواقبها، بما في ذلك إدراج تغيّر المناخ في المناهج التعليمية على جميع المستويات؛

(ب) كفالة اتباع نهج شامل للجميع ومنصف وجنساني فيما يتعلق بالمشاركة العامة في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ، مع التشديد بوجه خاص على تمكين أكثر السكان تضررا، وهم النساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والمهاجرون، والأشخاص المشردون، والمجتمعات المحلية الأخرى التي يُحتمل تعرّضها للخطر؛

(ج) إتاحة الوصول الميسور التكلفة وفي الوقت المناسب إلى العدالة وسُبل الإنصاف الفعالة للجميع، وإخضاع الدول ومؤسسات الأعمال للمُساءَلَة عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتغيّر المناخ؛

(د) تقييم الآثار المحتملة لجميع الخطط والسياسات والمقترحات من حيث تغيّر المناخ وحقوق الإنسان، بما في ذلك التأثيرات المتعلقة بالإنتاج وتلك المتعلقة بما بعده على السواء (أي كل من الانبعاثات المرتبطة بالإنتاج وتلك المرتبطة بالاستهلاك)؛

(هـ) إدراج المساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات المناخية، مع تمكين المرأة من أداء أدوار قيادية؛

(و) احترام حقوق الشعوب الأصلية في جميع الإجراءات المناخية، لا سيما حقها في الموافقة الحرة والمسبقة وعن علم؛

(ز) توفير حماية قوية للمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان العاملين بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمناخ، بدءا من استخدام الأراضي إلى الوقود الأحفوري. ويجب على الدول أن تتوخى اليقظة في حماية المدافعين من التحرش، والتخويف، والعنف[٨٣].

٦٥ - وفيما يتعلق بالالتزامات الموضوعية، يجب على الدول ألا تنتهك الحق في مناخ آمن من خلال عملها؛ ويجب أن تحمي ذلك الحق من الانتهاك على يد أطراف ثالثة، لا سيما قطاعات الأعمال؛ ويجب أن تضع قوانين وسياسات وبرامج لإعمال ذلك الحق وتنفذها وتعززها[٨٤]. ويجب على الدول أيضا أن تتجنب التمييز والتدابير النكوصية. وتحكم هذه المبادئ جميع الإجراءات المناخية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالتخفيف، والتكيف، والتمويل، والخسائر، والأضرار.

٦٦ - ويعزز القانون البيئي الدولي الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، نظرا لأن الدول ملزمة بكفالة ألا تسبب الأنشطة الملوثة التي تجري في إطار ولايتها أو سيطرتها ضررا جسيما لبيئة أو شعوب دول أخرى

(٨٣) الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا (A/RES/53/144) وقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٤٠ بشأن الاعتراف بمساهمة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في التمتع بحقوق الإنسان، والحماية البيئية، والتنمية المستدامة (A/HRC/RES/40/11).

(٨٤) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣ بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف (E/1991/23)

أو لمناطق تتجاوز حدود الولاية الوطنية[٨٥]. ونظرا لتوقّع تزايد الآثار المناخية، فإن قاعدة القانون الدولي العرفي الراسخة المتمثلة في ”عدم الإضرار“ هذه تُنتهك نتيجة لانبعاثات غازات الدفيئة، التي تسهم، بصرف النظر عن المكان الذي تنبعث فيه، في تأثيرات سلبية تراكميا في دول أخرى، من بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمثل قضية أورغيندا في هولندا سابقة هامة، لأن المحكمة اعتمدت على القانون الدولي لحقوق الإنسان لإخضاع حكومة هولندا للمُساءَلَة عن الوفاء بالالتزامات التي تقول الحكومة نفسها إنها ضرورية لمنع حدوث تغيّر مناخي خطير[٨٦].

٦٧ - وبدأت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التوصية بأن توقف الدول بعض عمليات استخراج النفط والغاز. فعلى سبيل المثال، أوصت اللجنة بأن تعيد الأرجنتين النظر في خطط استغلال الزيت الصخري والغاز على نطاق كبير لأن تلك الخطط ”تتعارض مع التزامات الدولة الطرف بموجب اتفاق باريس ومن شأنها أن يكون لها أثر سلبي على الاحترار العالمي وعلى تمتّع سكان العالم والأجيال المقبلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية“[٨٧]. وأعربت اللجنة عن شواغل مماثلة بشأن استخراج الغاز في هولندا.

٦٨ - ويقع على الدول التزام بالتعاون على تحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون وقادر على الصمود في مواجهة المناخ، وهو ما يعني تقاسم المعلومات؛ ونقل التكنولوجيات عديمة الانبعاثات الكربونية والمنخفضة الانبعاثات الكربونية وذات الكفاءة العالية من الدول الغنية إلى الدول الأقل ثراءً؛ وبناء القدرة؛ وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير المتعلقين بالتحول إلى الطاقة النظيفة؛ واحترام الالتزامات الدولية؛ وكفالة إيجاد حلول عادلة وقانونية ودائمة للمهاجرين والأشخاص المشردين. ويجب على الدول الغنية أن تساهم بحصتها العادلة في تكاليف التخفيف والتكيف في البلدان المنخفضة الدخل، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وينبغي أن يتألف التمويل المناخي المقدم للبلدان المنخفضة الدخل من المنح، لا من القروض. فإجبار البلدان الفقيرة على دفع تكاليف التصدي لتغيّر المناخ يمثل انتهاكا للمبادئ الأساسية للعدل عندما تكون البلدان الغنية هي التي تسببت في المشكلة.

٦٩ - ويجب تصميم إجراءات مناخية، بما في ذلك في إطار الآليات الجديدة التي يجري التفاوض عليها عملا بالمادة ٦ من اتفاق باريس، وتنفيذها لتجنب تهديد حقوق الإنسان أو انتهاكها. وفي الماضي، ساهمت السياسات الداعمة لإنتاج الوقود الأحيائي في حدوث ارتفاعات في أسعار الأغذية، وأعمال شغب، وزيادة كبيرة في مجموع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع[٨٨]. وتثير سياسات الحفاظ على الغابات شواغل مماثلة بشأن أثرها على الحقوق، لأن هذه السياسات قد تحد من إمكانية الوصول إلى الأراضي المستخدمة لأغراض صيد الحيوانات، وصيد الأسماك، والجمع، والزراعة، وأنشطة ثقافية هامة

(٨٥) *مطحنتا اللباب على نهر أوروغواي (قضية الأرجنتين ضد أوروغواي)، الحكم، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ٢٠١٠*، الصفحة ١٤.

(٨٦) محكمة لاهاي للاستئناف، *مؤسسة أورغيندا ضد هولندا*، القضية رقم ٢٠٠-١٧٨-٠١/٢٤٥، القرار، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٨٧) E/C.12/ARG/CO/4.

(٨٨) فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، *الوقود الحيوي والأمن الغذائي* (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣).

أخرى. وسيكفل إدماج الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف المناخية وأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة، تجنّب هذه الأنواع من النتائج السلبية.

٧٠ - وفي عام ٢٠١٨، حذّرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول من أن ''عدم الحيلولة دون الضرر المتوقع لحقوق الإنسان الناجم عن تغيّر المناخ، أو عدم تعبئة أقصى حد من الموارد المتاحة في محاولة للقيام بذلك، قد يشكل انتهاكا لالتزامها باحترام كافة حقوق الإنسان للجميع وحمايتها وإعمالها''[٨٩]. ولذا يجب على الدول أن تخصص أقصى حد من الموارد المالية والمادية المتاحة للتحول إلى استخدام الطاقة المتجددة، ووسائل النقل النظيفة، والزراعة الإيكولوجية؛ ووقف إزالة الغابات وتدهور التربة وعكس مسارهما؛ وزيادة القدرة على التكيف، لا سيما في المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة.

باء - مسؤوليات مؤسسات الأعمال

٧١ - يجب على مؤسسات الأعمال أن تعتمد سياسات حقوق الإنسان، وتمارس العناية الواجبة لحقوق الإنسان، وتعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي تتحمل المسؤولية عنها مباشرةً، وتعمل على التأثير على الجهات الفاعلة الأخرى لتحترم حقوق الإنسان حيثما توجد علاقات نفوذ. وكخطوة أولى، ينبغي للشركات أن تمتثل للمبادئ التوجيهية بشأن مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان من حيث صلتها بحقوق الإنسان وتغيّر المناخ.

٧٢ - والمسؤوليات الرئيسية الخمس لمؤسسات الأعمال المتعلقة تحديدا بتغيّر المناخ هي الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من أنشطتها ومن فروعها؛ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة من منتجاتها وخدماتها؛ والإقلال إلى أدنى حد من انبعاثات غازات الدفيئة من مورّديها؛ والكشف علنا عن انبعاثاتها، ومدى تأثرها بالمناخ، وخطر وجود أصول حبيسة؛ وكفالة وصول الأشخاص المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بمؤسسات الأعمال إلى سبل الانتصاف الفعالة[٩٠]. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدعم مؤسسات الأعمال السياسات العامة التي يُقصد بها التصدي بفعالية لتغيّر المناخ، لا أن تعارضها.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٣ - إن تغيّر المناخ يُلحق بالفعل ضررا واسع النطاق ببلايين من البشر، وينتهك حقوق الإنسان، ويُفاقم عدم المساواة، ويديم الظلم. ولا يسير الأطراف في اتفاق باريس على الطريق للوفاء بالتزاماتها. فالانبعاثات العالمية آخذة في الارتفاع، بدلا من أن تنخفض. وتقدم الدول إعانات وتقدم المصارف تمويلا، كليهما بتريليونات الدولارات سنويا، بدلا من إنهاء الوقود الأحفوري تدريجيا. ولا يزال بناء محطات جديدة للطاقة تعمل بالفحم مستمرا. وتتواصل إزالة الغابات، بدلا من إعادة زرع الغابات. وانخفض التمويل عن المبلغ الموعود به وهو ١٠٠ بليون دولار سنويا. وخلال الفترة ما بين عامي

(٨٩) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ''تغيّر المناخ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية''، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23691&LangID=E.

(٩٠) Expert Group on Climate Obligations of Enterprises, *Principles on Climate Obligations of Enterprises: Legal Perspectives for Global Challenges* (فريق الخبراء المعني بالالتزامات المناخية للمؤسسات، ٢٠١٨).

٢٠١٥ و ٢٠١٨، لم يتلق الصندوق الأخضر للمناخ سوى ١٠,٣ بلايين دولار كتعهدات إجمالية، وترفض الولايات المتحدة أن تدفع المبلغ الذي التزمت به وهو بليونان من الدولارات(٩١).

٧٤ - ويشكل عدم الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بتغيّر المناخ انتهاكا ظاهرا لالتزامات الدولة بحماية حقوق الإنسان لمواطنيها. ومع ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية، سوف تُنتهك حقوق مزيد من البشر، ويزيد احتمال حدوث زيادات كارثية في الفوضى المناخية المنفلتة. وهناك فجوة هائلة بين ما يلزم لمعالجة الحالة الطارئة المناخية العالمية بجدية وما يجري القيام به.

٧٥ - ويلزم حدوث تغير هائل في الاتجاه. فالدول المتقدمة النمو وغيرها من البلدان التي تتسبب في انبعاثات كبيرة يجب عليها، كي تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، أن تخفض انبعاثاتها بمعدل يتسق مع التزاماتها الدولية. ومن أجل تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في قصْر الاحترار على ١,٥ درجة مئوية، يجب على الدول أن تقدم وتنفذ مساهمات طموحة محددة وطنيا بحلول عام ٢٠٢٠ تضع العالم على الطريق لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تبلغ ٤٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠ (وهو المعدل المحسوب من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ). وينبغي لجميع الدول أن تعدّ خططا قائمة على الحقوق لإزالة الكربون على نطاق واسع ترمي إلى التوصل إلى انبعاثات كربونية صفرية صافية بحلول عام ٢٠٥٠، وفقا للفقرة ١٩ من المادة ٤ من اتفاق باريس. ويجب اتخاذ أربع فئات رئيسية من الإجراءات: التصدي لإدمان المجتمع للوقود الأحفوري؛ وتسريع وتيرة إجراءات التخفيف الأخرى؛ وحماية الأشخاص الضعفاء من الآثار المناخية؛ وتوفير مستويات غير مسبوقة من الدعم المالي لأقل البلدان نموا وللدول الجزرية الصغيرة النامية.

ألف - التصدي لإدمان المجتمع للوقود الأحفوري

٧٦ - إن حرق الوقود الأحفوري مسؤول عن أكثر من ٧٠ في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة. وحتى الاستخدام المستمر للبنى التحتية القائمة الخاصة بالوقود الأحفوري طيلة مدة عمرها المتوقع من شأنه أن يولّد انبعاثات (٦٥٨ بليون طن متري من ثاني أكيد الكربون) تستنفد ميزانية الكربون المتاحة (٥٨٠ بليون طن) من أجل قصر الاحترار على ١,٥ درجة مئوية(٩٢). ومن الواضح أن الانبعاثات من الوقود الأحفوري يلزم خفضها، بدءا من الآن.

٧٧ - وللتصدي لإدمان المجتمع للوقود الأحفوري، ينبغي لجميع الدول:

(أ) أن تنهي على الفور جميع إعانات الوقود الأحفوري، إلا لبرامج مواقد الطهي النظيفة؛

(ب) أن توقف بناء محطات جديدة للطاقة تعمل بالفحم ما لم تكن مزودة بتكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه، وأن تقتضي من محطات الطاقة القائمة التي تعمل بالفحم أن يجري تعديلها بتزويدها بتكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه أو إغلاقها بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان المرتفعة

(٩١) انظر www.greenclimate.fund/how-we-work/resource-mobilization.

(٩٢) D. Tong and others, “Committed emissions from existing energy infrastructure jeopardize 1.5°C climate target”, *Nature* (تموز/يوليه ٢٠١٩).

الدخل (وهو ما تلتزم به فعلا ٣٠ دولة)، وبحلول عام ٢٠٤٠ في الدول المتوسطة الدخل، وبحلول عام ٢٠٥٠ في غيرها من الدول؛

(ج) أن تسن قوانين تبدأ تدريجيا في إدخال وسائل النقل عديمة الكربون، بما يشمل تكليفات باستخدام مركبات عديمة الانبعاثات ومعايير للوقود المنخفض الكربون، وقوانين تنهي تدريجيا بيع مركبات الركاب الجديدة التي تعمل بالديزل والبنزين؛

(د) أن تحد من قدرة مؤسسات الوقود الأحفوري ورابطات صناعتها على التأثير على السياسات المناخية والمتعلقة بالطاقة والبيئة، في ضوء مسؤوليتها عن غالبية الانبعاثات وجهودها المعروفة جيدا الرامية إلى هدم الأدلة العلمية على تغيّر المناخ وإنكارها. وهذا عنصر رئيسي من عناصر اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، التي تحد من مشاركة شركات التبغ في وضع السياسة الصحية.

٧٨ - وينبغي للدول المتقدمة النمو أن تُظهر روح القيادة من خلال:

(أ) حظر مواصلة استكشاف مصادر إضافية للوقود الأحفوري، نظرا لأنه لا يمكن حرق جميع الاحتياطات القائمة مع الوفاء في الوقت ذاته بالتزامات اتفاق باريس؛

(ب) مطالبة جميع محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالغاز الطبيعي بأن تستخدم تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه، ومطالبة محطات الغاز القائمة بأن يجري تعديلها بتزويدها بتكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه؛

(ج) رفض أي توسّع آخر في البنى التحتية الخاصة بالوقود الأحفوري؛

(د) حظر التوسع في أنواع عمليات استخراج الوقود الأحفوري الأكثر تلويثا والأكثر تدميرا للبيئة، بما يشمل النفط والغاز المنتجيْن من التصديع الهيدروليّ، والرمال الزيتية، والمنطقة القطبية الشمالية أو المياه البالغة العمق.

٧٩ - وينبغي للمؤسسات والمصارف المالية الدولية أن تُنهي تقديم تمويل لمشاريع الوقود الأحفوري، باستثناء برامج مواقد الطهي النظيفة.

باء - تسريع وتيرة إجراءات التخفيف الأخرى

٨٠ - ينبغي للدول أن تأخذ في الاعتبار أيضا أولويات التخفيف التالية:

(أ) زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وتخزين الكهرباء، وكفاءة الطاقة بمقدار ثلاثة أمثال إلى تريليونين تقريبا من الدولارات سنويا في الأجل القصير، وزيادة هذا المبلغ إلى ٣ تريليونات من الدولارات بحلول عام ٢٠١٥[٩٣]؛

(ب) تسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى الحد من الملوثات المناخية القصيرة الأمد (الميثان، والكربون الأسود، وطبقة الأوزون الأرضية، ومركّبات الهيدروفلوروكربون)، بما في ذلك من

(٩٣) Dolf Gielen and others, "The role of renewable energy in the global energy transformation", *Energy Strategy Reviews*, vol. 24, pp. 38–50 (كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

خلال التصديق على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتنفيذه؛ والتوسع في برامج الاستعاضة عن مواقد الطهي الملوِّثة والوقود الملوِّث بالتكنولوجيات النظيفة؛ ووضع أنظمة ملزِمة للتصدي لانبعاثات الميثان من صناعة النفط والغاز، والزراعة، والنفايات[٩٤]؛

(ج) الالتزام بإنهاء إزالة الغابات بحلول عام ٢٠٢٠ والبدء فورا في تنفيذ برنامج إعادة زرع وزرع تريليون شجرة[٩٥]؛

(د) الإنهاء التدريجي لإنتاج واستخدام المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد الضارة بحلول عام ٢٠٢٥، نظرا لأن إنتاج البلاستيك تتولد عنه أحجام كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة[٩٦]؛

(هـ) اتخاذ خطوات أقوى للحد من الانبعاثات من الطيران والنقل البحري؛

(و) إعادة النظر في السياسات والبرامج التي تدعم الوقود الأحيائي، في ضوء أثرها السلبي على الأمن الغذائي وأثرها غير المؤكد على خفض الانبعاثات؛

(ز) تشجيع النظم الغذائية النباتية الصحية الأقل كثافة من حيث استخدام الأراضي والمواد ومن حيث انبعاثات غازات الدفيئة؛

(ح) اتخاذ إجراءات لخفض هدر الأغذية خفضا كبيرا.

٨١ - وقد استخدمت الشركات آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة المنصوص عليها في معاهدات الاستثمار لإقامة دعاوى قضائية التماسا للحصول على تعويض عن الأرباح المفقودة عند تعزيز السياسات المناخية، مما أوجد جمودا تنظيميا. وينبغي للدول أن تسحب موافقتها على التحكيم أو أن تتفاوض على إيجاد مخرج للإجراءات المناخية كضمانة للحماية من هذه الأنواع من الدعاوى القضائية[٩٧].

٨٢ - وينبغي للدول التي توجد لديها صناعات وقود أحفوري كبيرة أن تدرج استراتيجيات من أجل القيام بعملية تحوّل عادلة، بما يشمل تقييمات للآثار الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن سياسات وبرامج لتنمية المهارات، وإعادة التدريب، وتعليم الكبار.

---

(٩٤) V. Ramanathan and others, *Well Under 2 Degrees Celsius: Fast Action Policies to Protect People and the Planet from Extreme Climate Change* (2017). وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: www.igsd.org/wp-content/uploads/2017/09/Well-Under-2-Degrees-Celsius-Report-2017.pdf.

(٩٥) Jean-Francois Bastin and others, "The global tree restoration potential," *Science*، المجلد ٣٦٥، العدد ٦٤٤٨، الصفحات ٧٦-٧٩ (تموز/يوليه ٢٠١٩).

(٩٦) Jiajia Zheng and Sangwon Suh, "Strategies to reduce the global carbon footprint of plastics", *Nature Climate Change*، المجلد ٩، الصفحات ٣٧٤-٣٧٨ (أيار/مايو ٢٠١٩).

(٩٧) Nathan Lobel and Matteo Fermeglia, "Investment Protection and Unburnable Carbon: Competing Commitments in International Investment and Climate Governance", *Diritto del Commercio Internazionale* (حزيران/يونيه ٢٠١٩).

٨٣ - وتنطوي بعض استراتيجيات الهندسة الأرضية المقترحة للتخفيف من تغيّر المناخ على تلاعب بالنظم الطبيعية على نطاق كبير من خلال تدابير من قبيل تسميد المحيطات بالحديد، أو تركيب مرايا في الفضاء الخارجي لتعكس الإشعاع الشمسي، أو إطلاق أهباء جوية في الغلاف الجوي (تقليدا لتأثيرات الثورانات البركانية الكبيرة). فهذه النُهج التكنولوجية غير المختبرة قد تكون لها آثار هائلة على حقوق الإنسان، مع إحداثها اضطرابا شديدا في النظم الإيكولوجية الخاصة بالمحيطات والأرضية، وتدخلها في إنتاج الأغذية، وإلحاقها ضرراً بالتنوع البيولوجي. وينبغي عدم استخدام هذه الأنواع من استراتيجيات الهندسة الأرضية إلى أن تُفهم آثارها فهما أفضل بكثير.

جيم - التكيف من أجل حماية الفئات الضعيفة

٨٤ - إن أهداف التكيف هي الحيلولة دون الضعف والحد منه، وتعزيز القدرة على الصمود، والإقلال إلى أدنى حد من الضرر، والاستفادة من الفرص الجديدة. وقد تتراوح التكاليف السنوية للتكيف من ١٤٠ بليون دولار إلى ٣٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، ومن ٢٨٠ بليون دولار إلى ٥٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠[٩٨].

٨٥ - ومن اللازم تسريع تنفيذ تدابير التكيف تسريعا هائلا. وينبغي تطبيق نهج قائم على الحقوق من أجل معالجة الأسباب الجذرية للضعف، من قبيل الفقر، وعدم المساواة، والتمييز، والتهميش، لا مجرد أعراض آثار تغيّر المناخ. وينبغي للدول النامية أن تسعى إلى التنمية المنخفضة الكربون والصامدة في مواجهة المناخ، مع إدماج تدابير التكيف والحد من مخاطر الكوارث، ومع تقديم المساعدة المالية والتقنية من الدول المتقدمة النمو. وينبغي إيلاء الأولوية لأشد المجتمعات المحلية ضعفا وتهميشا.

٨٦ - ولتسريع وتيرة تنفيذ إجراءات التكيف الفعالة، ينبغي للدول:

(أ) أن تضع إجراءات للتكيف من خلال عمليات تشاركية شاملة للجميع، تستنير بمعرفة البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة والأفراد المتضررين وتطلعاتهم وسياقاتهم المحددة؛

(ب) أن تنفذ خططاً وطنية للتكيف و/أو برامج عمل وطنية للتكيف تعالج كوارث الطقس المتطرف وكذلك الظواهر التي تبدأ ببطء من خلال بناء أو تحسين البنى التحتية (من قبيل مرافق المياه، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم) بحيث تكون صامدة في مواجهة المناخ؛ ووضع استراتيجيات للحد من كوارث المخاطر وإدارتها، وإنشاء نُظم للإنذار المبكر، وخطط للتصدي لحالات الطوارئ؛ وتقديم الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، على نحو يتسق مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛

(ج) أن توفر آليات للحماية الاجتماعية للحد من الضعف في مواجهة الكوارث والإجهادات المرتبطة بالمناخ، مما يمكّن الناس من أن يصبحوا أقدر على الصمود؛

(د) أن تعطي الأولوية لإجراءات التكيف القائمة على الطبيعة، لأن حماية النظم الإيكولوجية وإعادتها إلى حالتها الأصلية يمكن أن يحدا من الضعف، مما يخفف من آثار كوارث

(٩٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *تقرير فجوة التكيف ٢٠١٨* (نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٨).

الطقس المتطرف والظواهر التي تبدأ ببطء، ويعزز خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك المياه العذبة، والهواء النقي، والتربة الخصبة، ومكافحة الآفات، والتلقيح؛

(هـ) أن تسرع وتيرة الإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرة نظم الأغذية وسبل عيش الناس على الصمود والتكيف، وتوسيع نطاق تلك الإجراءات، استجابة لتقلبية المناخ وظواهره المتطرفة؛

(و) أن تكفل ألا تؤدي إجراءات التكيف إلى الحد من ضعف فئة على حساب أشخاص آخرين، أو الأجيال المقبلة، أو البيئة.

دال – زيادة حجم التمويل المناخي

٨٧ – يجب على الدول الغنية أن تفي بالتزامها بتعبئة ١٠٠ بليون دولار على الأقل سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لتمويل الاحتياجات العاجلة للدول النامية إلى التخفيف والتكيف، مع إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد كان تمويل التكيف أقل دوما مما يجب، مقارنةً بالتخفيف. ومن اللازم زيادة حجم هذا التمويل بحلول عام ٢٠٢٥ لتغطية التكاليف الكاملة للتكيف، التي تقدر بما يتراوح من ١٤٠ إلى ٣٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٣٠.

٨٨ – وينبغي اتخاذ خطوات من قبَل الصناديق المناخية لتعزيز ضمانات الحقوق الاجتماعية والبيئية والإنسانية وتحقيق التجانس بينها عند تمويل المشاريع. وينبغي أن تتطلب جميع الصناديق المناخية وضع خطط عمل جنسانية خاصة بكل مشروع ووجود اتساق مع أهداف التنمية المستدامة كشرطين مسبقيْن للموافقة على المشاريع.

٨٩ – ومن اللازم أن تبسّط الصناديق المناخية، ومن بينها الصندوق الأخضر للمناخ، إجراءاتها وأن تقدم يد المساعدة إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، كي تتمكن تلك الدول من الحصول على الأموال اللازمة لأغراض التخفيف والتكيف.

٩٠ – وللتصدي لإعانات الوقود الأحفوري، واستيعاب التكاليف الصحية والبيئية لحرق الوقود الأحفوري داخليا، وتنفيذ مبدأ "الملوِّث يدفع"، ينبغي للدول أن تفرض ضريبة كربون عالمية مع تحديد سعر أدنى للطن فيما يخص الدول النامية وتحديد سعر أدنى يكون أعلى من ذلك فيما يخص الدول المتقدمة النمو. وهذه الضريبة، التي تشمل أكبر عدد ممكن من مصادر الانبعاثات، ينبغي أن تزيد تدريجيا كل عام. ومن الممكن استخدام الإيرادات التراكمية التي تتولد عن السعر الأعلى في البلدان المتقدمة النمو في تمويل جهود التخفيف والتكيف في البلدان النامية.

هاء – تمويل الخسائر والأضرار

٩١ – بعد انقضاء ثمانية وعشرين عاما على اقتراح تحالف الدول الجزرية الصغيرة لأول مرة آلية للتصدي للخسائر والأضرار، حان وقت العمل. وينبغي للدول أن تتفق على تعريف مشترك للمفهوم، بما في ذلك التكاليف الاقتصادية (من قبيل الأضرار التي تلحق بالمحاصيل، والمباني، والبنى التحتية) والخسائر غير الاقتصادية (من قبيل الخسائر في الأرواح، أو سُبل العيش، أو الأراضي، أو الثقافة، أو الموائل، أو الأنواع). ويجب على الدول أن تنشئ واحدة أو أكثر من آليات التمويل

الجديدة التي تدر إيرادات لتمويل المدفوعات التي تقدَّم عن الخسائر والأضرار التي تعاني منها البلدان النامية الضعيفة، من قبيل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب تغيّر المناخ.

٩٢ - ومن الممكن توفير التمويل للخسائر والأضرار من خلال فرض ضريبة على السفر الجوي، وضريبة على الوقود الذي تستخدمه صناعتا الطيران والنقل البحري، أو فرض ضريبة أضرار مناخية على إيرادات شركات إنتاج الوقود الأحفوري. ومن شأن فرض ضريبة عالمية أساسية على السفر الجوي أن يدرّ ما يتراوح من ٤٠ إلى ١٠٠ بليون دولار سنويا (عندما تتراوح قيمتها من ١٠ دولارات إلى ٢٥ دولارا لكل شخص عن كل رحلة جوية، نظرا لأن أعداد المسافرين حالياً تتجاوز ٤ بلايين سنويا). فالسفر الجوي يسبب انبعاثات كبيرة غير خاضعة للتنظيم إلى حد كبير، ويستخدمه أساسا أشخاص أثرياء نسبيا. ويمكن أن تفرض ضريبة سفر جوي متدرجة مدفوعات أعلى على بطاقات السفر في درجة رجال الأعمال وفي الدرجة الأولى، وكذلك على الرحلات الجوية الأطول. وقد فرضت بالفعل تسع دول، من بينها جمهورية كوريا، وشيلي، وفرنسان، والكاميرون، فريضة تضامن على بطاقات السفر الجوي، مع تخصيص العائدات لمبادرة المرفق الدولي لشراء الأدوية، وهي مبادرة صحية عالمية.

واو - تمكين مؤسسات الأمم المتحدة

٩٣ - ينبغي أن تكون آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، أكثر استباقا في التشجيع على وجود مناخ آمن وحماية حقوق الإنسان من الآثار المناخية. وينبغي لهم:

(أ) إدراج تغيّر المناخ في عملهم من خلال الإبلاغ والرصد والتنفيذ التام للتوصيات القائمة الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك التوصيات الواردة في هذا التقرير؛

(ب) الإبلاغ باستمرار عن مدى وفاء الدول بالتزاماتها بحقوق الإنسان المتعلقة بتغيّر المناخ؛

(ج) تشجيع مؤسسات الأعمال على احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يتصل بتغير المناخ؛

(د) تشجيع الدول على إتاحة المساعدة التقنية والموارد للبلدان التي تفتقر إلى الخبرة أو الموارد، من قبيل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، كي يتسنى لهذه البلدان أن تعطي الأولوية لقضايا تغير المناخ وتتصدى لها.

٩٤ - وقد أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ جهتي تنسيق معنيتين بنوع الجنس والشعوب الأصلية. وسيكون من المفيد إضافة جهة تنسيق أخرى معنية بحقوق الإنسان لكفالة اتباع نهج قائم على الحقوق فيما يتعلق بالتفاوض بشأن الإجراءات وتنفيذها ورصدها عملا باتفاق باريس.

زاي – الكلمة الأخيرة

٩٥ – ستدفع الإجراءات المناخية الفعالة التقدم صوب تحقيق أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة، من بينها الحد من تلوث الهواء، وتوفير الطاقة النظيفة للجميع، وتحسين الصحة، والحد من عدم المساواة والفقر، وتعزيز البنى التحتية. ومن شأن تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في قصْر الاحترار على ١,٥ درجة مئوية أن يُنقذ ملايين من الأرواح كل عام، مع توفيره منافع صحية وبيئية تبلغ قيمتها تريليونات من الدولارات. ومن شأن الاستعاضة عن الوفود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، وكفاءة الطاقة أن تتيح فرصا اقتصادية غير مسبوقة.

٩٦ – إن المناخ الآمن عنصر حيوي من عناصر الحق في بيئة صحية وضروري تماما لحياة الإنسان ورفاهه. وفي حالة الطوارئ المناخية العالمية الراهنة، يمكن أن يساعد الوفاء بالالتزامات باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على حفز التغيرات التحولية اللازمة على وجه السرعة. ويتطلب التصدي بنجاح للتحدي الرهيب المتمثل في تغيّر المناخ عملا بطوليا. ولدى العالم أبطال مناخيين كثيرين على مستوى القاعدة الشعبية، ولكنه يقتضي من مزيد من القادة السياسيين وقادة الشركات أن يرتقوا إلى مستوى التحدي. وكما قالت المراهقة السويدية غريتا ثونبيرغ، التي ألهمت ملايين من الأطفال للمشاركة في إضرابات مدرسية من أجل اتخاذ إجراءات مناخية، ”أريد منكم أن تتصرفوا الآن إذا كان منزلنا يحترق. لأنه يحترق فعلا“.